

Distr.
GENERAL

A/RES/47/171
12 March 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/47/717/Add.1)]

١٧١/٤٧ - التحويل إلى القطاع الخاص في سياق إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها د-٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وقرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وكذلك سائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،

وإذ تحيط علماً بالتزام كرتاخينا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة في دورته الثامنة^(١) وإلى مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د - ٣٨) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٢^(٢)، الذي أنشأ، في جملة أمور، الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التحويل إلى القطاع الخاص، وإذ تتطلع إلى ما سيقدمه هذا الفريق من مساهمة،

(١) TD/364، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/47/15)، المجلد الأول، الفرع الثاني.

وإذ تحيط علماً أيضاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن التحويل إلى القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في سياق إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي،

وإذ تسلم بالحق السيادي لكل دولة في أن تقرر تنمية قطاعيها الخاص والعام، آخذة في الاعتبار المزايا المقارنة لكل قطاع،

وإذ تلاحظ أن القطاع الخاص يؤدي دوراً إيجابياً في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أيضاً أن بلداناً كثيرة تعلق أهمية متزايدة على تحويل المشاريع إلى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري في الأنشطة الاقتصادية، كما تعلق أهمية متزايدة على الإصلاحات ذات الوجهة السوقية، وزيادة المنافسة، وإزالة الآليات التي تؤدي إلى اختلال الأسعار، وعلى الأسواق المفتوحة، كل ذلك كوسيلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو والتنمية المستدامة، في سياق سياساتها لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي،

وإذ تلاحظ كذلك أن هذه البلدان تواجه صعوبات في تلك السياسات وأن بوسعها النظر في اتباع طرائق ونهج عملية مختلفة تجاه التحويل إلى القطاع الخاص،

١ - ترحب بالأنشطة التي تضطلع بها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو والتنمية المستدامة من خلال التحويل إلى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري في الأنشطة الاقتصادية، ومن خلال السياسات الأخرى ذات الصلة، وتحثها على:

(أ) أن تقدم الدعم، عند الطلب، إلى الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان في تنفيذ التحويل إلى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري، وفي تنفيذ السياسات الأخرى ذات الصلة، في سياق إصلاحاتها وفتح اقتصاداتها،

(ب) أن تعزز اتصالها وتعاونها دعماً للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان في سبيل تحويل المشاريع إلى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري في أنشطته الاقتصادية، وفي سبيل تنفيذ سياساتها الأخرى ذات الصلة، وتدعو الأمين العام إلى إيلاء الاهتمام الواجب لتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان، من خلال هيئات من بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ج) أن تراعي كل منها في تنفيذ ولايتها الأعمال التي اضطلعت بها بالفعل أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها، وذلك بغية زيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن، واضعة في الاعتبار عملية إعادة التشكيل الجارية في المنظومة؛

٢ - تطلب إلى الدول الأعضاء المهمة بالأمر أن تعزز تبادل المعلومات فيما بينها وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة بشأن أنشطتها وبرامجها وخبراتها فيما يتعلق بالتحويل إلى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري، وفيما يتعلق بالسياسات الأخرى ذات الصلة، بغية زيادة كفاءة التعاون التقني وتنسيقه في هذا الميدان؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يحسّن، في حدود الموارد القائمة، أنشطة البحث بشأن جميع مجالات التحويل إلى القطاع الخاص وإزالة الاحتكار وإنهاء التحكم الإداري، وبشأن السياسات الأخرى ذات الصلة، لزيادة التعاون مع مؤسسات البحث الوطنية والدولية، وأن يدرج جميع النتائج ذات الصلة في منشورات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم"؛

٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عملا بقرارها ١٦٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن تنظيم المشاريع، توصيات بإجراءات تتخذها منظومة الأمم المتحدة دعما لهذا القرار.

الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢